

التفاوت في توزيع الدخل و اشكالية النمو المحايي للفقراء في الجزائر

بن حسن الهواري

-أستاذ محاضر قسم ب- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير جامعة وهران-2-

الملخص:

تؤكد العديد من الآراء على أن النمو الاقتصادي غير كاف لوحده في تدنية الفقر و الفقراء ، و لن يكون كذلك إلا اذا كان متزامنا مع توزيع عادل للدخل و أكثر انصافا للفقراء، و هذا ما سمي بمقاربة النمو المحايي أو المناصر للفقراء . في هذا المقال سنركز ابتداء على الاطار المفاهيمي للتفاوت والنمو المحايي للفقراء، و من ثم تحليل ظاهرة التفاوت في الاقتصاد الجزائري، عن طريق تتبع تطور نصيب الفقراء و الأغنياء من الدخل، ليتسنى فيما بعد التعرف على مدى محابة النمو الاقتصادي للفقراء في الجزائر، مركزين احصائيا على سنوات المسح الميداني للانفاق الاستهلاكي (1988-1995-2000-2005-2011)، لتخلص الدراسة في الأخير الى أن النمو الاقتصادي في الجزائر كان بصفة نسبية و متواضعة محابيا للفقراء، إلا أن نصيب الأغنياء لا زال أكثر بكثير من نصيب الفقراء.

الكلمات المفتاحية: توزيع الدخل، النمو الاقتصادي، التفاوت، الفقر، النمو المحايي للفقراء، نصيب الأغنياء، نصيب الفقراء.

Abstract

Several opinions indicate that economic growth is insufficient to reduce poverty, it must be accompanied by an equitable distribution of income and more equitable for the poor, the so-called pro-poor approach. In this article we will focus on the conceptual framework of inequality and pro-poor growth and then analyze the phenomenon of disparity in the Algerian economy by monitoring the evolution of the income share The poor and the rich, to determine how economic growth favors the poor in Algeria, focusing on consumption expenditure statistics for survey years (1988-1995-2000-2005-2011), the study concludes That economic growth in Algeria had a modest relationship in favor of the poor, and the share of the rich is still much more than the share of the poor.

Keywords: income distribution, economic growth, inequality, poverty, pro-poor growth, the share of the rich, the share of the poor.

مقدمة :

يعتبر النمو الاقتصادي عاملا أساسا و محوريا في مكافحة و التقليل من الفقر، و هناك العديد من الشواهد التجريبية و الدراسات الميدانية أثبتت أن للنمو الاقتصادي أثرا ايجابيا في الاقلال من الفقر، الا أنه في المقابل هناك آراء أخرى تؤكد أن النمو الاقتصادي غير كاف لوحده في تدنية الفقر و الفقراء، و أنه لكي يكون كذلك لا بد أن يكون مصاحبا بتوزيع عادل للدخل بين الأفراد، و هو ما اصطلح عليه حديثا بالنمو المحايي أو المناصر للفقراء و الذي يأخذ بعين الاعتبار حالة التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء و الأغنياء. في هذا المقال سنحاول استقراء خصائص التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر و تطوره، محاولين معالجة اشكالية محابة النمو الاقتصادي للفقراء في الجزائر من عدمه، مركزين على السنوات التي توفرت فيها المسوحات الميدانية للانفاق الاستهلاكي (1988، 1995، 2000، 2005، 2011).

1 - مضمون وأسباب التفاوت في توزيع الدخل

لقد انصب اهتمام أغلب الاقتصاديين في الآونة الأخيرة حول موضوع التفاوت في توزيع الدخل ، حيث بدأ هذا الموضوع بالظهور جليا كمعضلة جديدة ناتجة عن قيام الثروة الصناعية وانقسام المجتمع إلى طبقتين هما الرأسماليين والعمال ، وما نتج عن ذلك من تفاوت واضح في توزيع الدخل ، وهكذا نجد حاليا العديد من الدراسات الاقتصادية تسلط الضوء على هذا النوع من المواضيع. فهناك نوع من الدراسات من يقسم المجتمع إلى فئات أو طبقات أو فئات، والمعيار في ذلك هو نصيب كل فئة من الدخل القومي فالطبقة العليا مثلا يكون دخلها قادر على تلبية احتياجاتها الضرورية والترفيهية بكل راحة ، حينما الطبقة الوسطى يكون دخلها قادر على تلبية احتياجاتها الضرورية والترفيهية المعقولة ، أما الطبقة الدنيا فلا يكفي دخلها حتى لسد احتياجاتها المعيشية .

وهناك نوع آخر من الدراسات من يقسم المجتمع إلى فئات خمسة ، وهنا تظهر الفوارق والفروق بين كل خيس وآخر ، بشكل يمكن الباحث من التحليل أكثر وعادة ما يكون الخميس الأدنى من المجتمع يعتمد على العمل غير الماهر مع مستوى تعليمي متدني ودخل لا يكفي إلا لسد جزء من الاحتياجات الضرورية، وتعلوها فئة أخرى لها حظ محدود من التعليم والتدريب والمستوى المعيشي لأفرادها أفضل مقارنة بالأولى، إلا أنها تتداخل مع الطبقة الدنيا، والفئة الثالثة وهي الطبقة المتوسطة فإنها تضم أفرادا لهم نصيب لا بأس به من التعليم والتدريب ويختصون بمختلف الحرف ودخلهم يسعهم لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، وقد يكون لهم حظ من الادخار بينما الفئة الرابعة فعادة ما يعملون بالنشاطات الخاصة أو الحكومية وبمستويات رفيعة ويستمر أولادهم بالدراسة إلى مراحل عالية ، أما دخلهم فيمكنهم من إشباع الحاجات الضرورية والترفيهية المعقولة ، والفئة الأرقى وهي الفئة الخامسة فإنها تمتاز بحظ وافر من التعليم ولا يبدأ أفرادها بالحياة العملية في سن مبكرة ، دخولهم تتميز بتصاعد مستمر وبوتيرة متزايدة مما يلبي كل احتياجاتهم وتطلعاتهم الحضارية وهذا ما يجعلهم قادرين على الاستمتاع بالحياة ¹.

بل هناك دراسات حديثة تندرج ضمن إطار توزيع الدخل ، تركز على حجم و ثراء الطبقة الوسطى في المجتمع ، ذلك أن المستوى المعيشي لهذه الطبقة من شأنه إعطاء صورة واضحة حول التوزيع داخل المجتمع ، ولعل الجذور النظرية لهذا الاهتمام تتمثل في أطروحة لانديز (Landes) الذي قد توصل في دراسته الشيقة للتاريخ الاقتصادي العالمي إلى تعريف المجتمع التنموي والذي كان له الفضل في أن تقود بريطانيا الثورة الصناعية خلال قرن من الزمان (1770 . 1870) ومما يتميز به هذا المجتمع ما يلي : " يتميز المجتمع بالنزاهة كقيمة اجتماعية ، ويتيح الحراك الجغرافي وينزع نحو درجة من توزيع الدخل والثروة ينتج عنها طبقة وسطى كبيرة نسبيا وذات ثراء معقول " ².

وتكمن الأهمية في معرفة الطبقة الوسطى من خلال معرفة متوسط مستوى معيشتها و مقارنته بمتوسط مستوى المعيشة في المجتمع هو المساهمة في تحديد السياسات المقبولة في المجتمع مستقبلا خاصة إذا كان هذا المجتمع يتميز بميزة الاقتراع على السياسات إضافة إلى ما تسمح به من متابعة تطور حجم و ثراء الطبقة الوسطى في المجتمع . إن جل التصنيفات السابقة الذكر تعبر عن تداخل بين التوزيع الوظيفي والشخصي للدخل بشكل يساهم إيجابا في الدراسات الاقتصادية ، وتدل هذه الدراسات أن الكسب من الدخل يشكل النسبة الكبيرة من العوامل المكونة للدخل وتقدر هذه النسبة بما يقارب 80% ³ ، وبالتالي فحتى ولو تم توزيع دخل الممتلكات بالتساوي بين الأفراد فإن هناك قدرا كبيرا سيبقى من عدم المساواة والذي يعتمد بدوره على عدد من العوامل التي تسبب التفاوت في توزيع الدخل من جراء العمل .

وعليه فإن هناك أسباب وعوامل للتفاوت عديدة والتي شخصها الاقتصاديون ولعل من أهمها ما سيتم ذكره وسرده فيما يلي :

أولا - الملكية أو الثروة: تعتبر الملكية أو حق التملك إحدى أهم الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع الدخل خاصة في المجتمعات التي تتيح منهج الاقتصاد الحر وقد تكون هذه الملكية موجودات عينية كالأبنية والآلات والأراضي أو غير مادية كالأسهم والسندات وغيرها، وهذه الملكيات تنمو مع مرور الزمن ، وكما هو معروف ومتداول أن الملكية تجلب الملكية ويساعد

الادخار على تركيم هذه الممتلكات ، بينما الأجور والرواتب في المقابل تتميز بالاستقرار والنمو البطيء زيادة على ذلك فإن الإرث أو الميراث الذي يسمح بانتقال الثروات إلى الأجيال اللاحقة ، وكل هذا يجعل الدخل يتوزع توزيعا منسوبا بالتفاوت خاصة إذا تراكمت هذه الثروات والممتلكات عند فئة محدودة وتمركزت الملكية بيد فئة قليلة ، والشواهد على ذلك كثيرة خاص في المجتمعات التي لها قوانين تسير الشركة بطريقة مركزة عند فئة جد محدودة كبريطانيا التي هي الشركة لصالح الولد الأكبر فقط مما يزيد من سوء عدالة التوزيع ، بخلاف المجتمعات التي توزع الشركة بطريقة غير حصرية وعلى جميع ذوي الحقوق ، فإن ذلك في النهاية يؤدي إلى تفاوت أقل رغم عدم التأكد من كفاءة استخدام الموارد ⁴ ، ولأجل ذلك وضعت العديد من الأنظمة ما يسمى بـ "ضريبة الشركات" وهي شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل بهدف تقليل التفاوت وتحقيق العدالة الاجتماعية ⁵ .

ثانيا - العمل : لقد أشرنا سابقا أنه لو وزعت الممتلكات بالتساوي، فإن هناك قدرا كبيرا سيبقى من عدم المساواة نتيجة العمل والذي يدخل في إطاره عدة عوامل :

✓ . الاختلاف في القدرات والمهارات الشخصية .

✓ . كثافة العمل .

✓ . **المهن والوظائف :** وهي من المصادر المهمة لعدم المساواة في الدخل حيث أنه عند أدنى سلم للدخل يستقر أصحاب الأعمال البسيطة وكلما اتجهنا نحو القمة نجد الاختصاصيين من أصحاب الدخل العالي ، وهذا الفرق الشاسع في الدخل يعود إلى عدة عوامل من بينها المدة اللازمة والإنفاق التي تتطلبها كل مهنة من التعليم والتكوين والتدريب للوصول إلى المستوى المؤهل لمهنة معينة . ولعل قانون العرض والطلب يصلح أن يكون تفسيراً سليماً لهذا التفاوت والاختلاف في عوائد المهن والوظائف ⁶ .

✓ . **أسباب أخرى :** إن الاستبعاد والتمييز والإقصاء بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الحالة العائلية للأسرة قد تلعب دورا هاما في خلق وتركيب التفاوت في الدخل ، كأن تبقى أجور بعض الفئات من المجتمع في مستوى منخفض كالنساء والأقليات ، وكذا فإن أولاد العائلات الميسورة يستفيدون من محيطهم في مرحلة من مراحل حياتهم كالتعليم والصحة والترفيه والعلاقات الاجتماعية وما تتيحه من نفوذ وسلطة بعكس أولاد العائلات الفقيرة .

ثالثا - الفرص : إن الفرص التي يقدمها الوسط الذي يعيش فيه الفرد بما يؤمنه له من ظروف مواتية لفرد دون آخر تعد من أهم الأسباب التي تقود إلى عدم التساوي في الدخل والمقصود بالفرص في هذا الصدد هي تلك التسهيلات والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والفنية والتدريبية وما شابه ذلك والتي تؤهل الإنسان للحصول على الأعمال المربحة والدخل العالي نسبيا أو تمكن الفرد من الوصول إلى العمل الملائم لقابلياته الشخصية ، وهذه الفرص هي غير متاحة بالتساوي للجميع فمنها ما يتعلق بالتدريب المهني اللازم ومنها ما يرتبط ويتعلق بظروف العمل ومنها ما يتعلق بالنفوذ الاجتماعي ، هذا ما جعل "Blinder" يجعل الفرص التي تتيحها البيئات المختلفة تؤثر في التوزيع الشخصي للدخل ⁷ .

رابعا - الحروب والأزمات : إن ما يشهد عليه الواقع ، فإن الحروب والأزمات توسع الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء ، فعادة ما كانت هذه الحروب والأزمات تصب في صالح ذوي الدخل المرتفعة وأصحاب الثروات والممتلكات وفي المقابل تكون أكثر قسوة وضراوة على ذوي الدخل المتدنية والمنخفضة والمحدودة.

2 - مفهوم و مقاييس النمو المحاي للفقراء La croissance pro-pauvre

النمو المحاي للفقراء هو عبارة عن مصطلح يجمع بين تدنية الفقر، النمو الاقتصادي و التقليل من التفاوت، فمن أشهر ما لاحظته ويليام استرلي - و هو من أشهر اقتصاديي التنمية - هو تلك الشواهد التجريبية التي جعلت من الثمانينات و التسعينات للقرن

الماضي " سنوات ضياع التنمية"، و ذلك لأنها تميزت ببرامج اقتصادية تمت تحت وصاية الهيئات الدولية و التي كانت تهدف الى تحقيق نمو مرتفع يؤدي بعد ذلك الى خفض الفقر، و لكن النتائج كانت غير محققة للأمال و غير مجسدة للمقصود، و كانت التكلفة الاجتماعية لهذه البرامج جد مكلفة خاصة فيما يتعلق بمقاييس الفقر.

من هذا المنطلق، بدأ الاهتمام بشكل كبير بقضايا التوزيع و ليس فقط النمو، أو بعبارة أخرى حول طبيعة النمو الذي يفيد الفقراء و الذي يكون مصحوبا بتوزيع من شأنه أن يجعل الفقراء يستفيدون من ثمار النمو بشكل أكبر من استفادة غير الفقراء، و في هذا الاطار أصبح المجتمع الدولي يعتمد على مؤشرات تعكس هذا المفهوم كالا اعتماد على نصيب أفقر 20% من السكان في الدخل أو الانفاق الاستهلاكي، كمؤشر يعكس التنمية في الدول⁸.

و في ستينات و خمسينات القرن الماضي، كان هناك اعتقاد بأن النمو الاقتصادي لوحده كفيلا بتقليص الفقر و الفقراء، و ذلك تبعا للفرضية الكلاسيكية للنمو Trickle down - الانسياب الاقتصادي نحو الأسفل - و التي تنص أنه عند معدل نمو معين يتدفق الدخل تدريجيا من الأغنياء الى الفقراء -، فالأغنياء أولا يتحصلون على مكاسب النمو بصفة تلقائية ثم ينفقونها على المجتمع فيحصل عليها الفقراء في مرحلة ثانية بشكل عمودي ينحدر من الأغنياء، و هذا يدل على أن مكاسب و عوائد النمو تنتقل بصفة غير مباشرة و بدرجة أقل الى الفقراء و أن الأغنياء هم المستفيدون من عملية النمو بدرجة أكبر⁹.

و هكذا اعتقد أصحاب هذه الفرضية بأن النمو الاقتصادي السريع يتعارض مع العدالة في التوزيع، فالأغنياء يتمتعون بميل حدي للادخار كبير، و عليه فان السياسات الهادفة الى التقليل من التفاوت من شأنها التقليل من الادخار، و بالتالي تثبيط عملية النمو و من ثم زيادة معدلات الفقر، و هكذا أعطيت الأولوية للنمو الاقتصادي في تحقيق التنمية، الا أن الشواهد التجريبية خلال الثمانينات و خاصة بالنسبة للعديد من الدول النامية أكدت أن هذه الدول شهدت معدلات نمو لا بأس بها و تعادل تلك الموصى بها في تلك الحقبة إلا أنها في المقابل لم تتحسن أوضاع الفقراء، فلم تنخفض معدلات الفقر ولم تتحسن عدالة التوزيع¹⁰، بل زادت معدلات الفقر في بعض الدول و هذا ما يسمى بـ "النمو المفقور"، و مما لفت انتباه العديد من باحثي التنمية هو وجود دلائل عديدة على امكانية تحقيق هدف عدالة التوزيع و هدف النمو في آن واحد لتكون النتيجة فعالة في مكافحة الفقر، و أمام

هذا الوضع تم الانتقال النظري من فرضية Trickle down الى فكرة النمو المناصر للفقراء Pro-poor growth.

و بدأ هذا الانتقال يظهر في توجهات و دراسات البنك الدولي و الصندوق الدولي منذ التسعينات، و ذلك بعد موجة الانتقادات التي وجهت لبرامج الاصلاح الهيكلي التي كانت تتم تحت وصايتها، أدخل صندوق النقد الدولي انطلاقا من سنة 1999، بل اشترط وجود استراتيجية واضحة للتقليل من الفقر (DRSP) من أجل الاستفادة من مختلف التسهيلات الائتمانية و الغاء الدين للدول الفقيرة¹¹، و حتى البنك الدولي بات يؤكد و يشدد على ضرورة الاهتمام بقضايا التوزيع و الانصاف و توسيع الفرص للفقراء¹².

و هكذا فان التحول في المفاهيم و ميادين الاهتمام، انما صب في صالح مفاهيم حديثة تجمع اكثر بين النمو و العدالة في توزيع الدخل من أجل مكافحة الفقر، الذي أصبح من أهداف الألفية الانمائية و التي تحصلت على اجماع المجتمع الدولي، و من بين المفاهيم ما نحن بصدد التمهيد لتعريفه و هو النمو المحايي للفقراء أو النمو المناصر للفقراء.

و تتمثل الفكرة المبدئية للنمو المناصر للفقراء في تحقيق النمو و تدنية الفقر و الفقراء في آن واحد، و هو ما يفسر وجود دول ذات نمو سريع و في المقابل مؤشر تنميتها البشرية جد متواضع - و العكس صحيح -، و هذا ما يعني أن النمو المجسد لم يحقق أي تقدم في مجال مكافحة الفقر، و بالتالي اذا كان النمو ضروري لتقليص الفقر، فانه لوحده لا يكفي، بل لا بد من أن يصاحب بسياسات اعادة توزيع الدخل تجعل من الفقراء يكتسبون و يستفيدون من عوائد هذا النمو، و بالتالي النمو المحايي للفقراء هو ذلك النمو الذي يقلص من الفقر¹³، و في ظل هذا المفهوم هناك مقاربتين و تعريفين للنمو المحايي للفقراء.

أولاً- التعريف المطلق : من أهم رواده رافاليون Martin Ravalion و شين Shaohua Chen 2003، اذ يعرف النمو المحايي للفقراء بأنه ذلك النمو الذي يقلل من الفقر و هذا النوع من النمو يتناسب مع أحد أهداف الألفية الانمائية و المتمثل في تقليص الفقر و الفقراء بمقدار النصف بحلول عام 2015، و للاشارة فان هذا التعريف هو تعريف مطلق بحكم أنه ينص على أن تكون عملية النمو مناصرة للفقراء أي يكون هؤلاء قد انتفعوا من خلال زيادة دخولهم المطلقة، و بغض النظر عن مقارنة نسبة زيادة دخولهم مع زيادة دخول غير الفقراء، فالمهم في هذا التعريف هو أن يتقلص الفقر حتى و لو كان الأغنياء هم الأكثر استفاداً و كسباً لعوائد النمو مقارنة مع الفقراء¹⁴، و نشير الى أن هذا التعريف ينطلق من مؤشر لقياس الفقر حيث استخدم كل من رافاليون و شين (2001) مؤشر واطس WATTS لقياس الفقر، حيث أن النمو يكون يكون محاييا للفقراء اذا كان أثر نمو انفاق الفرد أدى الى انخفاض في هذا المؤشر¹⁵.

ثانياً- التعريف النسبي: يعد حسب هذا التعريف النمو الاقتصادي محاييا للفقراء اذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء، و هذا ما يعني ضرورة انخفاض درجة عدم المساواة خلال سيرورة عملية النمو، و ظهرت هذه المقاربة بصورة جلية بعد سنة 2000 نتيجة العديد من الكتابات على رأسهم كاكواني و سون و برينيا (kakwani, Son, Prenia)، حيث أكد هؤلاء أن مصطلح " محايي للفقراء " يجب أن يعني حصول الفقراء على مكاسب أكبر نسبياً من غيرهم و ليس أقل منهم¹⁶، و نتيجة لذلك فان هذا التعريف ينطلق من دالة لورنز المعممة¹⁷، و يكون حينئذ النمو المحايي للفقراء عاملاً يدفع منحني نحو وتر المثلث أي في اتجاه العدالة الكاملة.

وحسب هذه المقاربة فان تحقيق نمو سريع غير كافٍ لمناصرة الفقراء، بل يجب أن يكون النمو عادلاً للفقراء و أن ينخفض التفاوت أو على الأقل يبقى على حاله، و ما يؤكد على هذه المقاربة هي تلك الشواهد التجريبية التي أكدت و أشارت الى انخفاض الفقر بمعدل أسرع في الدول التي انخفضت فيها درجة التفاوت، رغم انخفاض درجة نموها مع الدول الأخرى. و في نفس السياق فانه يمكن للنمو أن يكون محاييا للفقراء حتى و ان كان النمو سلبياً و ذلك اذا انخفضت درجة التفاوت، و كان مقدار الانخفاض في درجة التفاوت تفوق درجة الانخفاض في النمو، أما اذا كان العكس فان ذلك سيؤدي الى انتشار الفقر.

و تجدر الاشارة في هذا المقام الى أن المقاربات السابقة الذكر، و نظراً للانتقادات الموجهة الى كل منهما، ظهرت مقاربة أخرى و هي مقاربة تجميعية حاولت أن تتفاد الانتقادات السابقة، هذه المقاربة ظهروا ابتداء من سنة 2005 و التي اقترحت و اعتبرت أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون محاييا للفقراء إلا اذا أدى الى تدنية الفقر و التفاوت في آن واحد¹⁸.

ثالثاً : مقاييس النمو المحايي للفقراء

- ان التعبير عن النمو المحايي للفقراء بمؤشر يستدعي في بداية الأمر الاتفاق على النقاط التالية :
1. لا بد من الاتفاق على مؤشر يعكس مستوى الرفاهية، و هذا المؤشر اما أن يعتمد على الانفاق أو الدخل و عادة ما يكون الاختيار لصالح الانفاق باعتبار أن الانفاق يصلح لكي يكون أفضل تقريب للدخل على المدى الطويل، كما أن الانفاق يمكن قياسه بطريقة أقرب الى الدقة مقارنة مع الدخل، هذا الأخير لا يمكن حصره و لا قياسه بدقة خاصة في ظل تواجد القطاع غير الرسمي و عدم صدق مختلف التصريحات حوله.
 2. لا بد من الاتفاق على خط الفقر الذي من شأنه أن يفصل بين الفقراء و غير الفقراء.
 3. يجب أن تؤدي زيادة درجة عدالة التوزيع أو انخفاض درجة عدم عدالة التوزيع الى انخفاض مؤشر الفقر مع ثبات العوامل الأخرى.

عموما هناك عدة مقاييس و مقاربات لقياس مؤشر النمو المحايي للفقراء، و هذا التعدد راجع لوجود اختلاف في تعريف النمو المحايي للفقراء، حاله في ذلك حال تعدد تعاريف الفقر، و عليه فاننا سنفرق بين مقاييس النمو المحايي للفقراء وفق المقاربة المطلقة، و وفق المقاربة النسبية و كذا المقاربة التجميعية، و الجدول التالي يوضح أهم هذه المقاييس :

الجدول 01 : مقاييس النمو المحايي للفقراء وفق المقاربات الثلاث

التعريف و كيفية الحساب

المقياس

مقاييس المقاربة التجميعية

$$\Delta P_{t,t+1} = [P(\mu_{t+1}, L_t) - P(\mu_t, L_t)] + [P(\mu_t, L_{t+1}) - P(\mu_t, L_t)] + R_{t+1,t}$$

مقياس دات و رافاليون

Datt et Ravallion

تم تقسيم الفقر الى 03 مكونات فرعية ، و تم الجمع بينها : أثر النمو ، أثر اعادة التوزيع و الفرع المتبقي.

المكون الأول: و هو أثر النمو الذي يدل على تغير الفقر مع ثبات منحنى لورنز.

المكون الثاني : تغير الفقر تبعا لتغير اعادة التوزيع مع ثبات متوسط الدخل.

المكون الفرعي الثالث: و هو يترجم تفاعلات الآثار السابقة.

هذا المنحنى يحلل أثر النمو الاقتصادي المجمع لمختلف الأجزاء المئوية لتوزيعه الدخل على المجتمع و يكون النمو محايي للفقراء اذا كان $g_{t(p)}$ موجبة لكل الأجزاء المئوية

منحنى أثر النمو

Chen2003 Ravallion et

$$g_{t(p)} = \left[\frac{y_{t(p)}}{y_{t-1(p)}} \right] - 1$$

$g_{t(p)}$: معدل نمو الدخل $y_{t(p)}$ للجزء المئوي $P^{ième}$ بين $t-1$ و t

هذه الدالة هي تمثيل بياني للأجزاء المئوية من 1 الى 100 مرتبة حسب الدخل على محور السينات و معدل النمو السنوي للدخل بالفرد لكل جزء مئوي على محور العيّنات.

مقاييس وفق مقاربة التعريف النسبي

هذا المؤشر يقيس العلاقة بين الانخفاض الكلي للفقراء و انخفاض الفقر الناتج مع غياب أي تغيير في توزيع الدخل

مؤشر النمو المحايي للفقراء ICPP

Kakwani et Pernia 2001

$$\psi = \delta / \eta$$

δ : المرونة الكلية للفقراء، η : مرونة النمو للفقراء مع ثبات التفاوت، $\Psi > 0$: نمو معادي للفقراء

$0.33 < \Psi < 0.66$ نمو محايي للفقراء بطريقة ضعيفة، $0.66 < \Psi < 1$ نمو محايي للفقراء بطريقة متوسطة، $\Psi > 1$ نمو محايي للفقراء بشدة

هو عبارة عن قياس عكس النمو المحايي للأغنياء: $BPC = -(\Delta P)i$

الفقر من خلال النمو BPC

MuCulloch et Baulch

أثر التفاوت $(\Delta P)_i$

معدل النمو المعادل للفقراء

هذا المعدل يأخذ بعين الاعتبار مدى حجم النمو و طريقة توزيع مكاسب النمو بين الفقراء و غير الفقراء

Kakwani et Son 2002

TCEP

ICPP $y = d L_n(\mu)$ معدل نمو الدخل المتوسط ، Ψ المؤشر السابق الذ تم ذكره في مؤشر $Y^* > y$ نمو محايي للفقراء، $0 < Y^* < 1$ انخفاض الفقر مع ارتفاع التفاوت

$$g(p) = \Delta \ln(\mu L(p))$$

دالة نمو الفقر

CCP

$$L(p) = \mu_p P / \mu$$

Son 2004b

$$g(p) = \Delta \ln(\mu_p) \quad g(p) = g + \Delta \ln(L(p))$$

 $g(p) > 0$ يعني أن النمو محايي للفقراء بين تاريخين معينين $g(p)$ يمثل معدل نمو الدخل المتوسط ل p % لأسفل التوزيع اذا تم ترتيب الأفراد حسب دخلهماستعان دوكلو بمختلف خطوط الفقر Z و المجال الموجود بين فترتين 1 و 2.

دوكلو

$$W(y^1, y^2, g; z) \equiv P^*(y^2, 1 + g; z) - P(y^1; z)$$

Duclos 2009

يكون النمو محايي للفقراء اذا كان : $W(y^1, y^2, g, z) \leq 0$ y^1, y^2 شعاع الدخل للفترتين 1 و 2 ، g نمو الدخل المتوسط ، z خط الفقر

مقاييس وفق مقارنة التعريف المطلق

 g_t^p معدل النمو المحايي للفقراء للبلد p في الوقت T

معدل نمو المحايي للفقراء TCPP

 dW_t التغير الحقيقي للفقر يستعمل مؤشر واطس

Ravaillon et Chen 2003

$$TCPP = g_t^p = (dW_t / dW_t^*) \gamma_t$$

 dW_t^* تغير الفقر الناتج عن توزيع حياديمعدل النمو الكلي للفترة t : y_t

$$g_t^p > y_t : \text{هناك نمو محايي للفقراء}$$

$$\text{مؤشر المرونة} = \frac{\text{المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع}}{\text{المرونة الفرعية مع مستوى المعيشة}} + 1 = \text{مؤشر النمو المحايي للفقراء}$$

المؤشر السالب : نمو اقتصادي ضد الفقراء

موجب و أقل من 0.33 : نمو اقتصادي محايي للفقراء بطريقة ضعيفة

أكثر من 0.33 و أقل من 0.66 : نمو اقتصادي محايي لفقراء بطريقة متوسطة.

أكثر من 0.66 و أقل من 1 : نمو اقتصادي محايي للفقراء

واحد أو أكثر : نمو اقتصادي محايي للفقراء بشدة.

المصدر: للمزيد من التفصيل أنظر : علي عبد القادر علي ، النمو الاقتصادي المحايي للفقراء ، مرجع سبق ذكره.

BOCCANFUSO Dorothee, MENARD Coroline(2009), " **La croissance pro pauvre: un Aperçu exhaustif de la boîte à outils** ", GREDI Groupe de Recherche en Economie et Développement International , cahier de recherche /Working paper 09-06, université de Sherbrooke, Québec- Canada , Février.

3 - قراءة في خصائص و تطور التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر ما بين 1988 و 2011

سنقوم في هذا المطلب بتقديم قراءة تحليلية لتطور مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل ، لنخلص بعد ذلك الى مناقشة الخصائص و العوامل التي تؤثر في اعادة توزيع الدخل في الجزائر.

أولاً: تطور مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة الممتدة من 1988 الى 2011

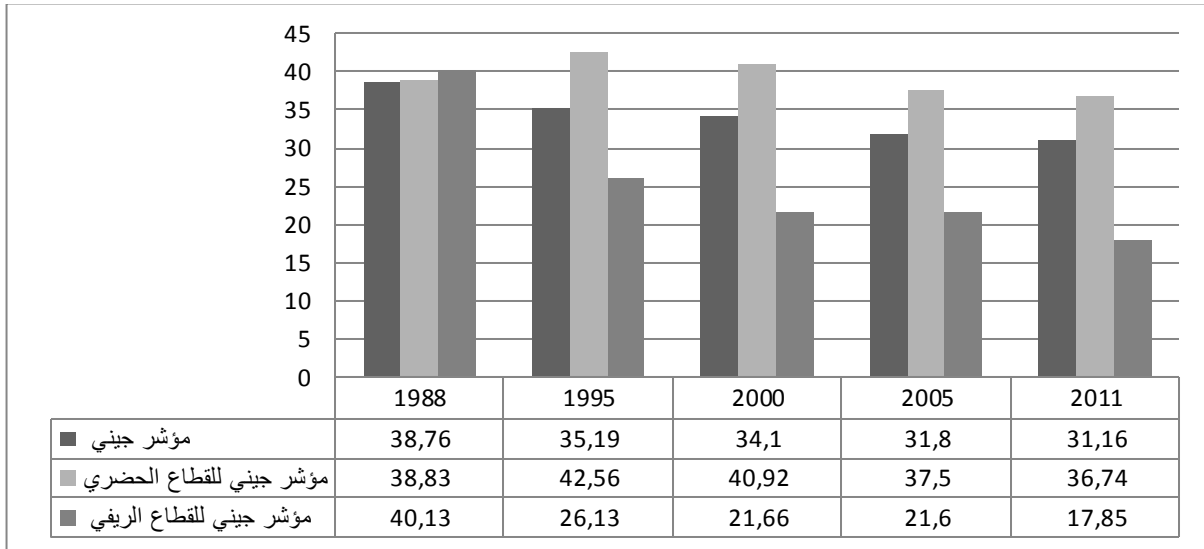
خلال الفترة 2011-1988 إنخفض معامل جيني من نسبة 4019 إلى 31.16 و الأمر نفسه بالنسبة لمعامل كورنتزو. لتوضيح الصورة أكثر ، نقدم الحوصلة الجدولية و البيانية التالية :

الجدول 02 : حوصلة لتطور بعض مؤشرات التفاوت خلال الفترة 2011-1988

2011	2005	2000	1995	1988	
31,16	31,8	34,1	35,19	38,76	مؤشر جيني
36,74	37,5	40,92	42,56	38,83	مؤشر جيني للقطاع الحضري
17,85	21,6	21,66	26,13	40,13	مؤشر جيني للقطاع الريفي
8,4	7,3	7,8	6,792	6,54	نسبة انفاق 20% الأفقر Q1
40,7	42,1	43,1	43,04	47,2	نسبة انفاق 20% الأغني Q5
4,845238 1	5,7671232 9	5,5256410 3	6,336866 9	7,21712538 2	Q5/Q1
50.9	50.6	49.1	50.17	46.29	نسبة انفاق الطبقة الوسطى الخميس الثاني و الثالث و الرابع

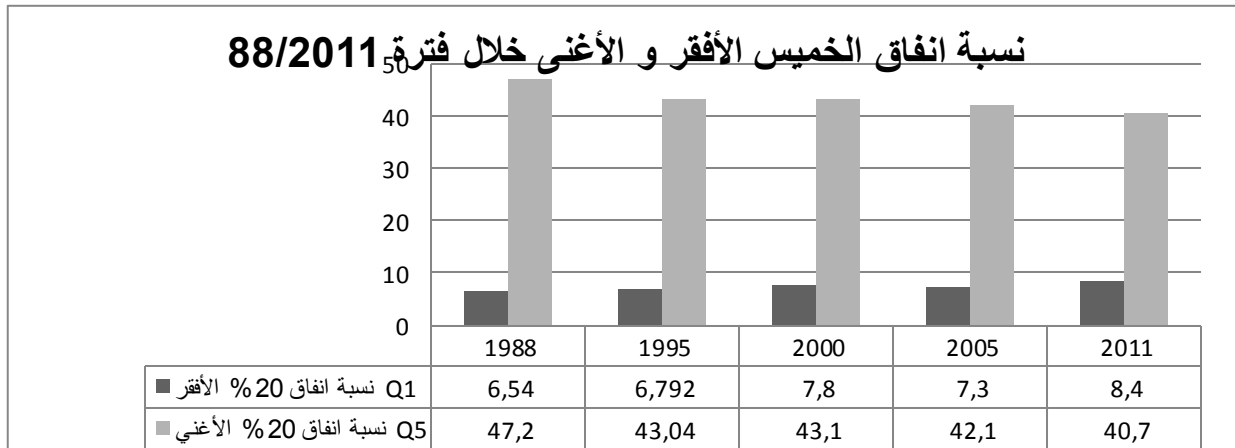
المصدر : من اعداد الطالب بناء على المعطيات الواردة في مسوحات الديوان الوطني للإحصائيات حول الانفاق الاستهلاكي للسنوات 1988، 1995، 2000، 2005، و 2011.

الشكل البياني 01 : تطور مؤشر الجيني الكلي و القطاعي في الفترة 2011/1988.



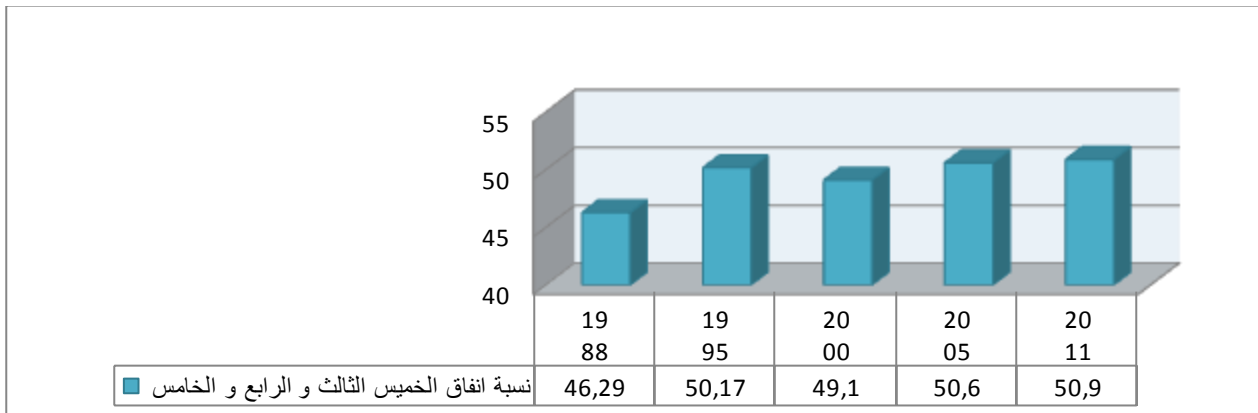
المصدر : من اعداد المؤلف اعتمادا على الجدول السابق.

الشكل البياني 02 : نسبة انفاق الخميس الأفقر و الأغني خلال الفترة 2011/1988



المصدر : من اعداد المؤلف اعتمادا على الجدول السابق.

الشكل البياني 03 : نسبة انفاق الطبقة الوسطى الخميس الثاني و الثالث و الرابع خلال الفترة 2011/1988



المصدر : من اعداد المؤلف اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال العرض البياني السابق لبعض مؤشرات التفاوت و تطورها ، يمكننا أن نقدم بعض التعليقات و القراءات حول هذا التطور:

- انخفاض معامل جيني خلال الفترة المدروسة ، و هذا الانخفاض هو دلالة لتحسن توزيع الدخل الا أن هذا التحسن لم يرتق الى درجة العدالة في توزيع الدخل ، حيث انخفض مؤشر جيني من 38.76 الى 31.16، أي هناك تحسن ب 7.6 نقطة.
- التفاوت أقل عدالة في الحضر مقارنة مع الريف عدا سنة 1988.
- الدخل يتمركز في يد فئة قليلة من الأفراد الذين يقطنون في القطاع الحضري .
- نصيب أفقر 20% من السكان من الدخل و الإنفاق ارتفع من 6.54% سنة 1988 إلى 8.40% سنة 2011 و هذا تحسن ملحوظ، إلا أن نصيبها يبقى دائما منخفضا مقارنة مع الفئة الأغنى و عادة ما تعتبر هذه الفئة ، هي الفئة التي تضم الفقراء ، و عليه فان التحسن في نصيب هذه الفئة يعد نجاحا نسبيا في مكافحة الفقر.
- نصيب أغنى 20% من السكان انخفض من 47.2% إلى 40.7% بين سنتي 1988 و 2011، وهذا كذلك تحسن إلا أنه يبقى غير كاف ، بحكم أن هذه الفئة لا زالت تستحوذ على النصيب الأكبر من الدخل و الثروة، و يفوق هذه النصيب ما يمتلكه أكثر من 70% العائلات اذا ما رتبناهم تصاعديا أي من النصيب الأقل الى النصيب الأكثر، إلا أن تحسن توزيع الدخل مرتبط بمدى الانخفاض المسجل عند هذه الفئة.
- نسبة انفاق الخمس الثاني و الثالث و الرابع ، و هي الشرائح التي من المفروض أن تمثل الطبقة الوسطى. نلاحظ أن نصيبها شهد ارتفاعا ثم انخفاضا سنة 2000، و لعل مرد ذلك الى سنوات الأزمة التي شهدتها الجزائر و التي أضرت بالطبقة الوسطى اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة و ما صاحبها من تدهور للقدرة الشرائية، و كان هذه الانخفاض في صالح الأغنياء ، و يظهر ذلك جليا اذ ارتفع نصيب 20% الأغنى خلال نفس السنة التي انخفض فيها نصيب الفئة المتوسطة و هي سنة 2000، و لكن بعد هذه السنة و اثر تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي المتزامن مع الوفرة المالية ، الراجعة الى ارتفاع أسعار البترول ، و التي خلالها انتهجت الحكومة مقاربة النمو عن طريق الانفاق ، فارتفع الدعم و التحويلات الاجتماعية و نالت الفئة الوسطى و الأفقر نصيبا من ذلك ، فتحسن نصيبها الانفاق الاستهلاكي ، و ظهر ذلك جليا سنتي 2005 و 2011.
- و لإعطاء قراءة أوضح ، قمنا بحساب نسبة انفاق 20% الأغنى على 20% الأفقر، لنجد أن الفئة الغنية تنفق أكثر من 7 أضعاف ما تنفقه الطبقة الفقيرة، الا أن هذه النسبة انخفضت و في ذلك دلالة على تحسن توزيع الدخل ، لتصبح سنة 1995 تعادل 6.33 مرة، واستمر انخفاضها سنة 2000 حيث بلغت هذه النسبة 5.52 مرة، لتشهد نوع من الارتفاع سنة 2005، و كان ذلك راجع لتدهور نصيب الفقراء الذي انخفض ب 0.5 نقطة، لتعاود الانخفاض هذه النسبة لتصل الى 4.84 مرة، و كان ذلك راجع الى زيادة نصيب 20% الأفقر من جهة و انخفاض نصيب 20% الأغنى من جهة أخرى، لينصب ذلك في صالح الفئة الوسطى التي ارتفع نصيبها من 50.6% الى 50.9% ، الى أن هذه التغيرات الايجابية لم تكن كافية لتحقيق عدالة أكبر.

ثانيا: خصائص توزيع الدخل في الجزائر

ان لتوزيع الدخل في الجزائر عدة خصائص فيما يخص تطور مداخل العائلات و توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية و كذا التفاوت في الأجور.

✓ **تطور مداخل العائلات:** الجدول التالي يقدم بعض المؤشرات و البيانات الاحصائية حول تطور مداخل العائلات سواءا تعلق الأمر بالأجور أو الدخل المستقلة .

الجدول 03 : تطورات مؤشرات مداخل العائلات خلال الفترة الممتدة 2001/2011 مليار دج

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
3817,8	2917,6	2360,5	2138,4	1720,7	1472	1363,9	1229	1129,3	1030,2	956,9	الأجور
3466,9	3130,2	2843,4	2396,7	2149,6	1845,1	1666,1	1329	1179,3	1006,3	938,2	مداخل المستقلين
8845,2	7497,3	6418,6	5696,6	3870,32	3317,1	3030	3330	2903,6	2583,9	2396,5	الدخل الخام
30,85	23,60	10,39	24,28	16,90	7,93	10,98	8,83	9,62	7,66	=	تطور الأجور %
10,76	10,09	18,64	11,50	16,50	10,74	25,36	12,69	17,19	7,26	=	تطور مداخل المستقلين %
17,98	16,81	12,67	47,19	16,68	9,48	-9,01	14,69	12,37	7,82	=	تطور الدخل الخام %
-9,19	7,29	20,46	12,08	24,93	25,35	22,16	8,14	4,43	-2,32	-1,95	الفارق بين دخل المستقلين و الأجور %

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد تطورت في بداية الفترة المذكورة في الجدول أعلاه بشكل متذبذب، يرتفع نموها تارة و ينخفض تارة أخرى، ليشهد نموها معدلات مرتفعة في 2008، 2010 و 2011، و هذا راجع الى الزيادات التي أقرتها الحكومة في أجور الموظفين أين تمت مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور في جميع القطاعات، و تم رفع الأجر القاعدي و قيمة النقطة الاستدلالية، و تم صب المخلفات المالية بأثر رجعي ابتداء من 2008 ، و ذلك في العديد من القطاعات، و هذا ما يفسر ارتفاع الأجور في 2011، بمعدل 30.84%، و هو معدل لم يكن له مثيل و شبيه عبر تاريخ تطور الأجور في الجزائر.

دخول المستقلين هي الأخرى، شهدت تذبذبا، حيث عرفت أعلى معدل ارتفاع لها سنة 2005 بنسبة 25.36%، و الجدير بالملاحظة في هذا المقام من التحليل هو التفاوت الواضح بين الأجور و مداخل المستقلين لصالح هذه الأخيرة، حيث لاحظنا تفوق مداخل المستقلين عن الأجور في جل السنوات و بنسب معتبرة وصلت الى فارق قدره 25.35 نقطة سنة 2006، باستثناء 2001، 2002 و 2011، حيث شهدت السنة الأخيرة من الجدول تخلف مداخل المستقلين عن الأجور بفارق يفوق 09 نقاط، و هذا راجع الى الزيادات المهمة في الأجور في جميع القطاعات.

✓ توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية: الجدول التالي يقدم عرضا احصائيا لتوزيع الدخل بين مختلف القطاعات و الذي سنحاول التعليق عليها بعد الجدول مباشرة.

الجدول 04 : تطور توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2011 مليار دج

المتوسط 2011/2004	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
2132,3	3817,6	2917,6	2370,2	2118,2	1720,7	1472	1363,9	1278,5	الكتلة الأجرية
43,7	33,37	39,97	42,89	43,5	47,68	47,36	47,77	47,43	القطاع الاقتصادي %
5,1	3,89	4,23	4,72	4,99	5,2	6,17	5,72	5,79	الفلاحة %
51,3	63,23	55,78	52,38	51,98	47,11	46,46	46,49	46,77	الادارة %
2357,6	3426,4	3069,1	2797,5	2380,5	2149,6	1845,1	1666,1	1526,8	دخول المستقلين
69,1	69,44	69,85	69,36	72,49	69,85	68,44	68,03	65,09	القطاع الاقتصادي %
28,6	30,21	28,74	28,94	25,16	23,3	29,51	29,87	32,89	الفلاحة %
1,8	1,39	1,4	1,68	1,89	1,84	2,03	2,08	2	شؤون عقارية %

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول يمكننا القيام بالتعليقات التالية:

- فيما يخص أجور العائلات ، فان القطاع الاقتصادي يأخذ حصة معتبرة فيها بمتوسط قدره 43.7 % ، الا أن هذه الحصة بدأت في الانخفاض عن المتوسط انطلاقا من 2008، لتسجل أقل نسبة لها سنة 2011، تقدر ب 33.37% ، و هذا الانخفاض كان لصالح قطاع الادارة الذي يأخذ حصة الأسد بنسبة متوسطة قدرها 51.3% خلال الفترة 2011/2004، و

انطلاقا من 2008 ، ارتفع نصيب القطاع الاداري من الكتلة الأجرية عن المتوسط ليبلغ نسبة 63.23 % سنة 2011، مما يدل على أن هذا القطاع يستوعب كم هائل من اليد العاملة بشكل يفوق الاحتياجات الحقيقية له، و في المقابل نجد قطاع الفلاحة شهد تدهورا عن المتوسط ب 5.1 نقطة، و ذلك انطلاقا من 2008 ، زيادة على أن نصيب هذا القطاع من الكتلة الأجرية جد ضئيل، و هذا دلالة على وجوب الالتفات و بشكل استعجالي لهذه القطاع و الذي يعد استراتيجيا بحكم أنه المنجد من التبعة البترولية، و الباعث للنمو الاقتصادي و الكاسح للأسواق الخارجية، و يمكن أن يشكل مصدر دخل لا يستهان به للعائلات و الاقتصاد.

● أما فيما يخص دخول المستقلين ، فنجد أن القطاع الاقتصادي هو صاحب النصيب الأوفر من هذه المداخل، بمتوسط قدره 69.1% خلال الفترة 2004-2011، لتأتي الفلاحة في المرتبة الثانية بمتوسط قدره 28.6%، و في هذا اشارة واضحة الى ان هذا القطاع من شأنه أن يذر مداخل معتبرة، اذا ما تم تسطير استراتيجية قائمة على الاستثمار الجدي فيه بغض النظر عن الطبيعة القانونية للمستثمر، و هذا ما سيضمن بلا شك التقليل من الواردات و تحقيق الاكتفاء الذاتي و حتى التصدير و جلب العملات الأجنبية ، أما الدخول المتأتية من الشؤون العقارية ، فانها تأتي في المرتبة الثالثة و بنسبة ضعيفة لا تتعدى في المتوسط 02%.

✓ التفاوت في توزيع الأجور :

عموما هناك تفاوت كبير في توزيع الأجور و ذلك حسب عدة معايير، حيث أن الأجر المتوسط الشهري في الجزائر خارج قطاعي الفلاحة و الادارة يقدر ب 37800 دج خلال سنة 2014، بمعدل نمو قدره 4.8% مقارنة مع سنة 2013، اين سجل 36104 دج ، بعدما كان سنة 2012 مقدرا ب 31755 دج، و يلاحظ أن معدل نمو هذا المتوسط من سنة 2012 الى سنة 2013 كان معتبرا حيث قدر ب 13.7%، و مرد ذلك الى الزيادات في الأجور التي تقرررت سنة 2012 و تم تطبيقها سنة 2013، و هي السنة التي عرفت تطورا اجماليا بنسبة 13.4% في القطاع العام، و بنسبة 13.9% في القطاع الخاص*، حيث بلغ متوسط الأجر الشهري الصافي 51 ألف دج في القطاع العام، و 29200 دج في القطاع الخاص سنة 2013، بينما بلغت نفس الأرقام لسنة 2014 على التوالي 52700 دج و 31000 دج .

فيما يخص التفاوت في الأجور، فاننا نسجل أن التحقيقات الميدانية حول الأجور ، لا زالت تشير في كل مرة أن قطاع النفط و انتاج و خدمات المحروقات لا زال هو الذي يقدم أحسن الأجور، ففي 2011 على سبيل المثال بلغ متوسط الأجر في هذا القطاع 74772 دج ، و هو ما يعادل 3.32 ضعف متوسط الأجر في قطاع البناء، هذا الأخير و رغم الجهود المبذولة في تدارك الفارق في الأجور بينه و بين القطاعات الأخرى، يبقى هو الأضعف في هيكل الأجور، حيث ارتفع متوسط الأجر فيه الى 23652 دج سنة 2012، و 28012 دج سنة 2013 و 28722 دج ينة 2014، في حين أن متوسط قطاع النفط بلغ متوسطا قدره 98000 دج سنة 2014، محتلا بذلك الصدارة و التفوق، متبوعا بقطاع المالية و البنوك بمتوسط قدره 57800 دج.

حسب التحقيقات كذلك، يبقى معدل الأجور في قطاع العقار ضعيفا بمقدار 29092 دج سنة 2013 ، بمعدل نمو قدره 14.5% مقارنة مع سنة 2012، و 9.1% سنة 2011 و 7.4% سنة 2010 ، ليشهد ارتفاعا في سنة 2014 ، ليصل المتوسط الى 31181 دج ، و الشأن نفسه بالنسبة الى قطاع الفنادق و المطاعم حيث بلغ المتوسط في هذا القطاع 31608 دج سنة 2014، بعدما سجل 30948 دج سنة 2013.

و للتذكير فان الأجر الصافي الشهري ارتفع بعدل قدره 13.7 % سنة 2013، مقابل 8.2 % سنة 2012، و 9.1 % سنة 2011 و 7.4 % سنة 2010 ، كما أن الأجر الوطني الأدنى المضمون بلغ 18000 دج ابتداء من جانفي 2012 ، بعدما كان في مستوى 15000 دج قبل ذلك.

و بعد عرض هذه الأرقام و الاحصائيات فانه يمكننا طرح الملاحظات التالية :

- تفسر الفوارق في الأجور بين القطاعات ذات الأجور المرتفعة و القطاعات ذات الأجور المنخفضة، بخصوصية المؤسسات المنتمية الى هذه القطاعات ، فهناك قطاعات تتميز بتشغيل عدد كبير من العمال يتميزون بقدر عال من الكفاءة و التأهيل، كقطاع المحروقات و البنوك ، كما أن لديهم نظام أجور خاص، فتكون الأجور مرتفعة، بينما هناك قطاعات أخرى تعرف ضعفا في الأجور نظرا لاحتوائها العديد من عمال التنفيذ مع نقص في الكفاءة على غرار البناء و الأشغال العمومية، و هذا ما جعل معظم الشباب يفرون من العمل في ورشات البناء لعجم تكافؤ الأجر مع الجهد المبذول حسبهم، و هو ما يفسر في العديد من الأحيان تباطؤ وتيرة الانجاز في مشاريع البناء.

- يلعب التأهيل دورا ملموسا في التفاوت في الأجور، حيث يعد متوسط الأجر للاطار ب 67000 دج مقابل 41200 دج لعمال التحكم و 26800 دج لعمال التنفيذ و ذلك في سنة 2014.

- عدم كفاية نسبة الزيادات التي طالت الحد الأدنى للأجر المضمون و ذلك منذ سنة 1990، مقارنة مع تطور معدل التضخم ، ما جعل كل هذه الزيادات تفقد فائدتها.

الوحدة : دج

الجدول 05 : تطور الحد الأدنى للأجر المضمون

السنة	جانفي 90	جانفي 91	جويلية 91	أفريل 92	جانفي 94	ماي 97	جانفي 98	سبتمبر 98	جانفي 2001	جانفي 2004	جانفي 2010	جانفي 2012
القيمة	1000	1800	2000	2500	4000	4800	5400	6000	8000	10000	15000	18000

المصدر : بيانات الديوان الوطني للاحصائيات على الموقع التالي : www.ons.dz/img/pdf ، تم الاطلاع عليه يوم 2013/01/22

- قدر الديوان الوطني للاحصائيات مؤشر جيني للتفاوت في الأجور ب 30.6 ، و هو معدل يقارب معدل جيني للانفاق الاستهلاكي المسجل سنة 2011 و المقدّر ب 31.16.

- تقدر معدل انتاجية الفرد في الجزائر في الفترة 2000-2013 ب +0.7% و هي بذلك سجلت تراجعاً مقارنة مع ما كانت عليه في الفترة 1989-1999 أين كانت تقدر ب +1.3%، و هو أمر لا بد من تداركه ، اذ لا يعقل أن تكون هناك زيادات في الاجور دون أن تصاحبها زيادة في انتاجية العامل، و من بين العوامل المساعدة على معالجة هذا الخلل هو اعادة تأهيل العمال و الرفع من ساعات العمل الحقيقية، و تشير بعض الأرقام المقدمة من الخبراء الى أن ساعات عمل الجزائري لا تتجاوز 100 ساعة شهريا، في حين تشير المعايير الدولية الى أن متوسط ساعات العمل يجب أن يكون في حدود 173 ساعة شهريا¹⁹

- ان الأجر الشهري عن النشاط الأساسي قدر سنة 2011 ب 29507 دج ، الا أن هناك عدة عوامل تفسر تغيراته كالطبيعة القانونية للقطاع، و مستوى التأهيل و كذا الجنس و المستوى التعليمي.

حيث تشير نتائج التحقيق الميداني حول الأجور لسنة 2011، هو تفوق الاجر الشهري للعمال الدائمين بمرّة و نصف مقارنة مع العمال غير الدائمين، كما أن الأجر الشهري للنساء يفوق نظيره من الرجال ب 1.2 مرة لنفس المستوى من التأهيل، كما أن المستوى التعليمي له أثر بارز على الأجر ، اذ يتغير هذا الأخير من 22568 دج في المتوسط للفئة بدون تعليم الى 42383 دج للفئة ذوي التعليم العالي، بمضاعف قدره 1.87 ، و بخلاف ما هو شائع عند عامة الناس، فان التحقيق أبرز أن القطاع العمومي يقدم أجرا أعلى من نظيره في القطاع الخاص (36084 دج مقابل 22872 دج)، علما أن القطاع العمومي يقدم ثلثي الكتلة

الأجرية، ويضم 71.3% من الاطارات ، في حين يضم القطاع الخاص 60.3% من العمال التنفيذيين، و لعل هذا ما يفسر التفاوت الأجرى بين القطاعين.

هذا التحقيق خلص كذلك الى أن الفئة العمرية المحصورة بين 25 الى 39 سنة ، يمثلون 42.5% من مجموع الأجراء الذين يتحصلون على أجر قريب من المتوسط، كما أن 15.6% من الأجراء يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر المضمون و المقدر ب15000 دج سنة 2011، في مقابل 9.6% فقط مم يتحصلون على أجر يفوق 50000 دج. هذا التحقيق كذلك و من جهة أخرى خلص الى أن قيمة الأجر الوسيط الذي يقسم المجتمع الى فئتين متساويين قدر ب 24468 دج ، مما يعني أن 50% من الأجراء، يتقاضون أقل من هذا المستوى الذي يوصف بالمنخفض، و هو ما يفسر استقطاب القطاع الموازي المزيد من اليد العاملة من سنة لأخرى، كما أن التفاوت يكون أكثر وضوح اذا علمنا أن 10% الأفقر من الأجراء يتقاضون أقل من 14308 دج ، أما 10% الأغنى يتقاضون أكثر من 49799 دج²⁰، في حين أن هناك دراسة نقابية علمية أعدتها نقابة "السناباب" باعتبارها عضو في الكنفدرالية الوطنية المستقلة للعمال الجزائريين و ذلك في نهاية 2015، خلصت الى أن الأجر الضروري للعيش في كرامة بالنسبة لعائلة تتكون من 05 أفراد و الذي يضمن فقط الحاجيات الأساسية دون الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الكمالية لا يجب أن يقل عن 62734.42 دج، و اذا ما تبيننا هذا الحد كفاصل بين الفقير و غير الفقير فاننا سنجد حتما أن أغلب الأجراء يعدون من الفقراء²¹.

4 - تطور نصيب الفقراء و الأغنياء و اشكالية محاربة النمو الاقتصادي للفقراء في الجزائر

سنحاول فيما يلي تقديم بعض المؤشرات ، و من خلالها سنحاول حساب معدل النمو الفعلي و معدل النمو المشاهد.

الجدول 06 : حساب معدل النمو المشاهد و معدل النمو الفعلي بين 1988 و 1995

الشرية	النصيب من الانفاق 1988	النصيب من الانفاق 1995	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 1988	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 1995	معدل النمو الفعال
أفقر 10 %	2,58	2,67	5,35125024	26,589195	3,96878184
ثاني أفقر عشرين	3,96	4,12	8,21354688	41,02902	3,99528652
ثالث أفقر عشرين	4,94	5,24	10,24619232	52,18254	4,09287142
رابع أفقر عشرين	5,95	6,25	12,3410616	62,240625	4,0433769
خامس أفقر عشرين	6,85	7,35	14,2077768	73,194975	4,15175428
سادس أفقر عشرين	7,96	8,66	16,51005888	86,24061	4,22351923
سابع أفقر عشرين	9,32	10,27	19,33087296	102,273795	4,29069718
ثامن أفقر عشرين	11,27	12,4	23,37542256	123,4854	4,28270236
تاسع أفقر عشرين	14,58	15,84	30,24078624	157,74264	4,21622152
أغنى عشرين	32,62	27,2	67,65805536	270,8712	3,00353215
متوسط الانفاق	20,74128 مليار دج	99,585 مليار دج	معدل النمو المشاهد 3,801294809		معدل النمو الفعلي 4,02687434

المصدر : من حساب الطالب انطلاقا من معطيات توزيع الانفاق الاستهلاكي المشار اليها سابقا.

من خلال الجدول نسجل الملاحظات التالية :

- معدل النمو الفعلي و الذي يمثل متوسط نمو متوسطات الانفاق لكل شريحة سكانية ، يفوق نسبيا معدل النمو المشاهد و الذي يعبر عن معدل نمو متوسط انفاق الفرد بين سنتي 1988 و 1995، و في هذه النتيجة دلالة على النمو كان محابيا للفقراء و لو بنسبة ضئيلة.

- نسبة نمو متوسط الانفاق لأفقر 20% من السكان تعادل ما مقداره 7.964% و هي نسبة تفوق نسبة نمو متوسط الانفاق لأغنى 20% من السكان و التي تعادل 7.219%، و هذا يؤكد أن شريحة السكان الأكثر فقرا استفادت من محاربة النمو الاقتصادي للفقراء في هذه الفترة و لو بكيفية متواضعة، ولكن المحاربة هذه كانت نسبية، يعني في مقدار معدل نمو نصيب الفقراء مقارنة مع الأغنياء، بينما النمو لم يكن محاييا بالمفهوم المطلق، إذ أن نصيب الفقراء أقل بكثير من نصيب الأغنياء.

الجدول 07: معدل النمو المشاهد و معدل النمو الفعلي بين سنتي 1995 و 2000

النصيب من الانفاق	النصيب من الانفاق	متوسط انفاق كل	متوسط انفاق كل	معدل النمو الفعلي	الشريحة
1995	2000	شريحة لسنة 1995	شريحة لسنة 2000	معدل النمو الفعلي	
2,67	3,2	26,589195	49,0048	0,84303436	أفقر 10%
4,12	4,6	41,02902	70,4444	0,71694084	ثاني أفقر عشير
5,24	5,3	52,18254	81,1642	0,55538998	ثالث أفقر عشير
6,25	6,4	62,240625	98,0096	0,57468856	رابع أفقر عشير
7,35	7,5	73,194975	114,855	0,5691651	خامس أفقر عشير
8,66	8,3	86,24061	127,1062	0,47385553	سادس أفقر عشير
10,27	10	102,273795	153,14	0,49735326	سابع أفقر عشير
12,4	11,6	123,4854	177,6424	0,43857007	ثامن أفقر عشير
15,84	14,5	157,74264	222,053	0,40769167	تاسع أفقر عشير
27,2	28,6	270,8712	437,9804	0,61693233	أغنى عشير
مليار 99,585	مليار 153,14	معدل النمو المشاهد	0,53778179	معدل النمو الفعلي	متوسط الانفاق
				0,56936217	

المصدر: من حساب الطالب انطلاقا من معطيات توزيع الانفاق الاستهلاكي المشار اليها سابقا.

من خلال الجدول نسجل الملاحظات التالية:

- معدل النمو الفعلي و الذي يمثل متوسط نمو متوسطات الانفاق لكل شريحة سكانية، يفوق نسبيا معدل النمو المشاهد و الذي يعبر عن معدل نمو متوسط انفاق الفرد بين سنتي 1995 و 2000، (0.56 مقابل 0.53) و في هذه النتيجة دلالة على النمو كان محاييا للفقراء.

- نسبة نمو متوسط الانفاق لأفقر 20% من السكان تعادل ما مقداره 1.559% و هي نسبة تفوق نسبة نمو متوسط الانفاق لأغنى 20% من السكان و التي تعادل 1.024%، و هذا يؤكد مرة أخرى أن شريحة السكان الأكثر فقرا استفادت من النمو الاقتصادي أكثر نسبيا من الأغنياء، مما يؤشر على محاربة النمو الاقتصادي للفقراء في هذه الفترة و لو بكيفية متواضعة.

جدول 08: حساب معدل النمو المشاهد و معدل النمو الفعلي بين سنتي 2000 و 2011

النصيب من الانفاق	النصيب من الانفاق	متوسط انفاق كل	متوسط انفاق كل	معدل النمو الفعلي	الشريحة
2000	2011	شريحة لسنة 2000	شريحة لسنة 2011	معدل النمو الفعلي	
3,2	3,5	49,0048	157,136	2,20654303	أفقر 10%
4,6	4,9	70,4444	219,9904	2,12289408	ثاني أفقر عشير
5,3	5,9	81,1642	264,8864	2,26358666	ثالث أفقر عشير
6,4	6,7	98,0096	300,8032	2,06911976	رابع أفقر عشير
7,5	7,7	114,855	345,6992	2,00987506	خامس أفقر عشير
8,3	8,8	127,1062	395,0848	2,10830471	سادس أفقر عشير
10	10	153,14	448,96	1,93169649	سابع أفقر عشير
11,6	11,8	177,6424	529,7728	1,98224298	ثامن أفقر عشير

1,97213368	659,9712	222,053	14,7	14,5	تاسع أفقر عشير
1,66517862	1167,296	437,9804	26	28,6	أغنى عشير
معدل النمو الفعلي 2,03315751		معدل النمو المشاهد 1,931696487	مليار 448,96	مليار 153,14	متوسط الانفاق

المصدر : من حساب الطالب انطلاقا من معطيات توزيع الانفاق الاستهلاكي المشار اليها سابقا.

يمكننا من خلال الجدول أعلاه تسجيل الملاحظات التالية :

- معدل النمو الفعلي و الذي يمثل متوسط نمو متوسطات الانفاق لكل شريحة سكانية ، يفوق نسبيا معدل النمو المشاهد و الذي يعبر عن معدل نمو متوسط انفاق الفرد بين سنتي 2000 و 2011، (2.03 مقابل 1.93) و في هذه النتيجة دلالة على أن النمو كان محابيا للفقراء .

- نسبة نمو متوسط الانفاق لأفقر 20% من السكان تعادل ما مقداره 4.32 % و هي نسبة تفوق نسبة نمو متوسط الانفاق لأغنى 20% من السكان و التي تعادل 3.63 %، و هذا يؤكد مرة أخرى أن شريحة السكان الأكثر فقرا استفادت من النمو الاقتصادي أكثر نسبيا من الأغنياء، مما يؤثر على محابة النمو الاقتصادي للفقراء في هذه الفترة و لو بكيفية متواضعة.

جدول 09 : معدل النمو الفعلي و معدل النمو المشاهد خلال فترة 1988 و 2011

الشريحة	النصيب من الانفاق 2000	النصيب من الانفاق 2011	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 2000	متوسط انفاق كل شريحة لسنة 2011	معدل النمو الفعلي
أفقر 10 %	2,58	3,5	5,35125024	157,136	28,3643528
ثاني أفقر عشير	3,96	4,9	8,21354688	219,9904	25,7838491
ثالث أفقر عشير	4,94	5,9	10,2461923	264,8864	24,8521792
رابع أفقر عشير	5,95	6,7	12,3410616	300,8032	23,3741754
خامس أفقر عشير	6,85	7,7	14,2077768	345,6992	23,3316885
سادس أفقر عشير	7,96	8,8	16,5100589	395,0848	22,9299449
سابع أفقر عشير	9,32	10	19,330873	448,96	22,2250246
ثامن أفقر عشير	11,27	11,8	23,3754226	529,7728	21,6636673
تاسع أفقر عشير	14,58	14,7	30,2407862	659,9712	20,823877
أغنى عشير	32,62	26	67,6580554	1167,296	16,2528754
متوسط الانفاق	20,74128 دج	448,96 مليار دج	معدل النمو المشاهد 20,6457229		معدل النمو الفعلي 22,9601634

المصدر : من حساب الطالب انطلاقا من معطيات توزيع الانفاق الاستهلاكي المشار اليها سابقا.

يمكننا من خلال الجدول أعلاه تسجيل الملاحظات التالية :

- معدل النمو الفعلي و الذي يمثل متوسط نمو متوسطات الانفاق لكل شريحة سكانية ، يفوق نسبيا معدل النمو المشاهد و الذي يعبر عن معدل نمو متوسط انفاق الفرد بين سنتي 1988 و 2011، (20.64 مقابل 22.96) و في هذه النتيجة دلالة على أن النمو كان محابيا للفقراء خلال الفترة 1988 و 2011 .

- نسبة نمو متوسط الانفاق لأفقر 20% من السكان تعادل ما مقداره 54.14 % و هي نسبة تفوق نسبة نمو متوسط الانفاق لأغنى 20% من السكان و التي تعادل 37.07 %، و هذا يؤكد مرة أخرى أن حصة شريحة السكان الأكثر فقرا تتحسن من خلال معدل نموها، مما يؤثر على التوجه نحو محابة النمو الاقتصادي للفقراء في هذه الفترة و لو نسبيا.

- نؤكد مرة أخرى أن هذا النوع من المحابة هو نسبي ، أي يتعلق بمقدار معدل النمو ، و إلا فان المحابة هذه غير مطلقة ، بحكم أن نصيب الأغنياء لا زال أكثر بكثير من نصيب الفقراء، من جهة أخرى فاننا نشير الى أن هذه المحابة ، انما هي ناتجة عن آليات اعادة توزيع الدخل المنتهجة لصالح الفقراء ، و ليس عن أثر الانسياب نحو الأسفل للنمو الاقتصادي.

الخلاصة:

فيما يخص التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر، فاننا نسجل أن الجزائر حققت تحسنا لدى الفئات العشرية الفقيرة خلال الفترة 1988 - 2011، و هو ما يدل ظاهريا على أن السياسات الحكومية المنتهجة حاولت احتواء تلك الطبقات الهشة التي تضررت من جراء تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، إلا أن هذا التحسن ليس كافيا فلا زال أغنى 20% من السكان يتحصلون على ما يعادل ما يتحصل عليه 70% من السكان الأكثر فقرا، وبالرغم من أننا رصدنا من خلال هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي كان نسبيا و بدرجة جد متواضعة محابيا للفقراء، إلا أن هذه المحاباة لم تكن ناتجة عن أثر الانسياب نحو الأسفل لثمرات النمو الاقتصادي، و إنما كانت نتيجة آليات إعادة توزيع الدخل التي انتهجتها الحكومة و التي كانت قائمة على أساس التوسع في الانفاق العام المعتمد بدوره على الريع البترولي، و هو ما يثير إشكالية اضمحلال هذه الآليات في حالة التقشف و تقييد الانفاق الحكومي نتيجة انخفاض أسعار البترول.

الاحالات المرجعية:

- ¹ محمد عزيز (1962)، "التوزيع : توزيع الدخل القومي والثروة"، مطبعة دار المعارف، بغداد، ص ص 9 - 12.
- ² علي عبد القادر علي (2001)، "الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية"، سلسلة الخبراء، العدد 35، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، أبريل، ص 08.
- ³ ساملسون وليام نورد هاوس (2001)، "الاقتصاد"، ط 15، ترجمة هشام عبد الله، عمان، ص ص 400-401.
- ⁴ محمد فخري سعد الدين (1996)، "تحليل توزيع الدخل والانفاق العائلي في العراق قبل وأثناء فترة الحصار"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 12.
- ⁵ محمد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- ⁶ صلاح الدين نامق، حسين عمر (1968)، "القيمة والتوزيع"، دار المعارف مصر، القاهرة، ص ص 189-190.
- ⁷ A.S.BLINDER (1974), "Toward an Economic Theory of income distribution", The MIT Press, Cambridge, Mass., p174.
- ⁸ علي عبد القادر علي (2009)، "النمو الاقتصادي المحابي للفقراء"، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 82، أبريل، الكويت، ص 02.
- ⁹ Kakwani, N., C., and E., M., Pernia, (2000) "What is Pro-Poor Growth", Asian Development Review, Asia Development Bank, Vol.18 (N.1) P.2. [Http://www.adb.org/documents/periodicals/adr-vol-18-1.pdf](http://www.adb.org/documents/periodicals/adr-vol-18-1.pdf)
- ¹⁰ ربيع قاسم ثجيل (2014)، "دراسة نظرية في مفهوم و سياسات النمو المعاصرة للفقراء" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة واسط، العدد 16، العراق، ص 02.
- ¹¹ Pierre JACQUET, (2005) "La croissance pro-pauvres", in Revue "La lettre des économistes" de l'AFD, n° 09, Juin, P03.
- ¹² البنك الدولي، "تقرير عن التنمية: التنمية و الانصاف" مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، ص 194.
- ¹³ Lamia MOKEDDEM, Ghazzi BOULILA, (2011) "La Croissance pro-pauvres dans des pays du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord", in Revue d'Economie du Développement 1/2011, vol 19, p82.
- ¹⁴ M RAVALLION and S.CHEN, (2003) "Measuring Pro-Poor Growth", Economics Letters, 78P.95. [Http://www.elsevier.com/locate/econbase](http://www.elsevier.com/locate/econbase)
- ¹⁵ علي عبد القادر علي (2009)، "النمو الاقتصادي المحابي للفقراء" مرجع سبق ذكره، ص 05.
- ¹⁶ N.KAKWANI, H.Son (2003), "Pro-Poor Growth: Concepts and Measurement with Country Case Studies", The Pakistan Development Review 42:4, 2003, p:420. [Http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/2003/Volume4/417-444.pdf](http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/2003/Volume4/417-444.pdf)
- ¹⁷ علي عبد القادر علي (2009)، "النمو الاقتصادي المحابي للفقراء" مرجع سبق ذكره، ص 05.

¹⁸ BOCCANFUSO Dorothée, MENARD Caroline(2009), " **La croissance pro pauvre: un Aperçu exhaustif de la boîte à outils** ", GREDI Groupe de Recherche en Economie et Développement International , cahier de recherche /Working paper 09-06, université de Sherbrooke, Québec- Canada , Février, p05.

* و ذلك حسب نتائج التحقيق السنوي حول الأجور في المؤسسات و الذي أنجز من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في ماي 2013، من خلال عينة تتألف من 1025 مؤسسة، منها 351 خاصة، و اشتمل هذا التحقيق على كل النشاطات عدا الفلاحة و الادارة.

* و ذلك حسب نتائج التحقيق السنوي حول الأجور في المؤسسات و الذي أنجز من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في ماي 2014، من خلال عينة تتألف من 832 مؤسسة، منها 268 وطنية خاصة و 546 عمومية، و اشتمل هذا التحقيق على كل النشاطات عدا الفلاحة و الادارة.

¹⁹ تصريحات الخبير الاقتصادي عبد المالك سراي، و ذلك في ندوة صحفية بمقر الاتحاد العام للحرفيين و التجار الجزائريين، انظر جريدة البلاد على الموقع : <http://www.elbilad.net/article/detail?id=21195#>، طوع بتاريخ 2016/01/22.

²⁰ للتفصيل أكثر يرجى النظر في : <http://www.ons.dz/IMG/pdf/pubfinsal13-2.pdf>، طوع يوم 2013/01/22

²¹ تم الاشارة الى هذه الدراسة على مستوى الاعلام و على سبيل المثال انظر الرابط التالي : <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/264605.html>، طوع يوم 2015/12/08.